



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : المصري اليوم

عنوان الموضوع : الحاجة لمبادرة أممية لاحتواء الخطر النووي

تاريخ النشر : 20/10/2022

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

ذكرتني الأحداث الجارية بأيام تعييني في أواخر السبعينيات عضواً شاباً من أعضاء الوفد المصري إلى الأمم المتحدة في جنيف، والمسؤول عن قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح في قصر الأمم.. وتذكرت الدهشة التي شعرت بها حينها إزاء دفاع كل من مندوبي السوفيت والولايات المتحدة المسميت ودعمهما الشديد للمنطق الاستراتيجي للأسلحة النووية واستدامتها وقيمتها الرادعة الجوهرية ومفاهيم مثل: «التدمير المؤكد المتبادل». وحتى عندما كنت دبلوماسياً في مستهل رحلته لاكتساب الخبرة المهنية، بدت هذه المفاهيم غريبة وأقرب لأفلام دكتور الهوليودية، ولا تتعدى كونها إلى حد ما مثل لعبة الروليت الروسية الخطرة، فلم يكن أي منها مبنياً على التفكير العقلاني أو على أي حسابات دقيقة. - Dr. Strangelove سترينجلوف لعبة الانتشار النووي وأدرك القادة الحكماء في الولايات المتحدة وروسيا سريعاً خطأ هذه المفاهيم، كما أدركوا المخاطر المحتملة الكبيرة لسوء التقدير العسكري، أو حتى لأى اشتباك نووي طائش بسبب خطأ بشري أو خطأ في الأنظمة.. وهكذا شهدت الثمانينيات والتسعينيات تعاوناً جاداً ومستمرًا بين هاتين القوتين للحد من تنامي المخزونات النووية، وإزالة الأسلحة النووية المستهدفة، وإنشاء أنظمة إدارة الأزمات. ولقد تم التفاوض بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سورت)، ومعاهدة ودخلت هذه المعاهدات حيز التنفيذ كتعبير عن إدراك الطرفين أن التباهي بالأسلحة النووية، (PTBT) ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، (INF) القوات النووية متوسطة المدى والتهديد باستخدامها لم يكن أسلوباً صحيحاً، بل هو في الواقع سياسة خطيرة. ولكن القوتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانات عسكرية لم تستطعا، للأسف، الاتفاق على نزع الأسلحة النووية من ترساناتهما أو تخفيضها تخفيضاً شاملاً أو حظر استخدامها. اقرأ المزيد... وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن التقارير أشارت إلى أن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف اتفقا بالفعل على هذه الأهداف الطموحة في قمة ريكيافيك في 11-12 أكتوبر 1986، قبل أن تتراجع مؤسساتهما، والترويج بدلاً من ذلك لمعاهدة التي أبرمت في نهاية المطاف في عام 1987. وعلى مدى عقود، تبنت القوتان الرئيسيتان سياسة الاحتواء النووي العالمي، وأصرتا على حقهما في (INF) القوات النووية متوسطة المدى الاحتفاظ بأسلحتهما النووية، بينما قبلنا على مضض حيازة الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مثل فرنسا والمملكة المتحدة والصين) السلاح النووي. وغنى عن القول إن هذه السياسة لم تكن فعالة في الانتشار، حيث رأينا دولاً مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية تعلن على الملأ عن قدراتها النووية.. علاوة على ذلك، فإن قدرة إسرائيل النووية غير المعلنة صارت سرّاً مكشوفاً، كما أطلقت دول أخرى برامج نووية مثيرة للقلق، حيث لم تصل إلى مستوى الشفافية والمصادقية المطلوبة نفسه، وكان آخرها البرنامج النووي على دول العالم كافة، ولا سيما على الشرق (NPT) الإيراني. وتستمر حيازة الأسلحة النووية في تهديد السلم والأمن الدوليين، كما هي الحال مع عدم تطبيق معاهدة حظر الأسلحة النووية الأوسط، فإسرائيل هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي لم تشارك في المعاهدة. ومع ذلك، شهدنا في الأشهر الأخيرة تكرر التهديدات النووية المتبادلة بين روسيا والولايات المتحدة بعد عقود من توقعها عن ذلك. ولقد صرح الرئيس بوتين، في لقاء تليفزيوني مخاطباً الأمة الروسية، بأن بلاده تمتلك «أسلحة دمار شامل مختلفة» و«سنلجأ لكل الوسائل المتاحة لنا»، مضيقاً أنه يعني ما يقول. وأعلن جوزيب بوريل، من الاتحاد الأوروبي، أن حرب أوكرانيا قد وصلت إلى «لحظة خطيرة.. وأن تهديد بوتين باستخدام الأسلحة النووية لهو أمر بالغ السوء». ووصف الرئيس بايدن تهديدات بوتين النووية بأنها «تجاهل طائش لنظام منع انتشار الأسلحة النووية». وعندما سُئل بايدن عن رد الولايات المتحدة إذا ما لجأت روسيا للسلاح النووي، أكد أن الرد سيكون «هائلاً». وكانت تعليقات المسؤولين الأمريكيين والروس الآخرين أكثر صراحةً ووضوحاً. ولقد صرّح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بأنه في خضم التوترات العالمية الحالية، «فإن الإنسانية لا يفصلها عن الإبادة النووية سوى سوء تفاهم وسوء تقدير واحد». اقرأ أيضاً... - الحاجة إلى التعددية على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن لاحتواء الوضع النووي المتعاقم وغير المستقر على نحو خطير، والذي يمثل تهديداً حقيقياً لنا جميعاً. ولمعالجة هذا الوضع، صار من الحتمي الآن التوصل إلى صيغة ثنائية الأركان من شأنها أن تدفع الأوكرانيين والروس إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء المفاوضات بينهما، على أن يمتد الهدف إلى تمكين القوتين الرئيسيتين من التوقف والتراجع عن مواقفهما النووية، وكذلك إعادة تنشيط الإجراءات التي تساعد على احتواء ومنع أي سوء فهم أو تصرف غير مقصود فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وعلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تولى زمام المبادرة هنا. فمن الناحية الواقعية، وبالنظر إلى التوترات بين الأعضاء الدائمين في الغرب وبين روسيا، لا أتصور أن مجلس الأمن سيتخذ أي قرارات توافقية بشأن هذه الأمور. وبناء على ذلك، أرى أن يتم اقتراح إجراء محادثات تحت رعاية مشتركة من الأمين العام للأمم المتحدة مع دعم من رئيس مجلس الأمن بحكم منصبه، فقد لعب الأمين العام دوراً مشابهاً في عقد مؤتمر جنيف لحل الصراع العربي- الإسرائيلي بعد حرب أكتوبر 1973، حيث شارك في استضافة المؤتمر مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، يستطيع الأمين العام أن يتولى زمام المبادرة في هذا الصدد من دون الحاجة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن، فطالما تولى رؤساء المجلس مبادرات بحكم مناصبهم من دون أن يصدر قراراً رسمياً. وميزة هذه الطريقة وجودها ضمن المحادثات في سياق ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى توفيرها رعاة وقادة متميزين. وسيكون الصراع بين أوكرانيا وروسيا هو أحد محوري هذه العملية، أما المحور الآخر فيسركز على الحد من التهديدات النووية المتبادلة بين روسيا والولايات المتحدة. وبصفتي عربياً من دولة غير منحازة، أوصي بأن يأتي هذا الاقتراح رسمياً أولاً من ممثل أو أكثر من الدول غير المنتسبة للمجلس ومن غير الدول دائمة العضوية فيه. والوقت هو جوهر المسألة، والرضا عن الأوضاع الحالية هو ترفاً لا يمكننا تحمله من دون المخاطرة بانتشار تهديدات الأسلحة النووية الخطيرة، والمخاطرة بأن تصبح تلك الأسلحة مرة أخرى أداة استعراض في مجال الجغرافيا السياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي. * وزير الخارجية السابق ■ ينشر بترتيب خاص مع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي* لينك المقال في المصري اليوم